الأنباء
الاحد 17 مايو 2015

«بيان»: 475 مليون دينار أرباح الشركات في الربع الأول بنمو 2,3٪

نمو متواضع لارباح الشركات المدرجة بالبورصة بالربع الاول (قاسم باشا)

قال تقرير اقتصادي صادر عن شركة بيان للاستثمار: إن سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي شهد تراجع مؤشراته الثلاثة بشكل جماعي، وذلك على وقع الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح التي طالت عددا كبيرا من الأسهم القيادية والصغيرة على حد سواء.

وذكر التقرير ان السوق شهد هذا الأداء في ظل استمرار حضور بعض العوامل السلبية المسيطرة على مجريات التداول فيه منذ فترة، والمتمثلة في استمرار عدم استقرار الأوضاع السياسية في المنطقة، لاسيما أن الكويت، وعلى الرغم من استقرار الأوضاع فيها نسبيا، إلا أنها ليست بمنأى عن التأثر بالتطورات السياسية التي تشهدها المنطقة حاليا، هذا بالإضافة إلى ضعف مستويات السيولة وانحسار عمليات الشراء الاستثماري في السوق، إلى جانب عدم وجود محفزات إيجابية تساهم في تحسين الحالة النفسية لدى المتداولين وتدفعهم إلى الشراء، فضلا عن تأخر العديد من الشركات المدرجة في الإفصاح عن بياناتها المالية لفترة الربع الأول من العام الحالي، مما عزز من عمليات البيع في السوق بشكل واضح.

وأوضح انه كان ملاحظا خلال تداولات الأسبوع الماضي تزايد عمليات البيع من جهة وعزوف شريحة كبيرة من المتداولين عن الشراء من جهة أخرى، وذلك بسبب ازدياد المخاوف من إيقاف أسهم بعض الشركات عن التداول في السوق إذا لم تتمكن من الإفصاح عن بيانات الربع الأول قبل انتهاء المهلة القانونية يوم الخميس الماضي، لافتا الى انه سادت حالة عامة من الترقب والحذر على تعاملات السوق خلال كل جلسات الأسبوع نتيجة تأخر عدد كبير من الشركات عن الإفصاح، إذ بلغ عدد الشركات المعلنة حتى يوم الخميس 151 شركة، وذلك من أصل 191 شركة مدرجة في السوق الرسمي، أي بنسبة بلغت 79,05٪ من إجمالي عدد الشركات، وقد حققت الشركات المعلنة أرباحا صافية بلغت 475,50 مليون دينار، مقارنة مع 464,95 مليون دينار في الفترة المماثلة من العام الماضي، أي بنمو نسبته 2,27٪.

هذا وقد خالف سوق الكويت للأوراق المالية أداء معظم أسواق الأسهم الخليجية خلال تداولات الأسبوع الماضي، إذ حققت جميعها مكاسب متباينة باستثناء سوق دبي المالي، الذي سجل مؤشره خسارة نسبتها 0,75٪، في حين شغل سوق الكويت للأوراق المالية المرتبة الثانية بعد تراجع مؤشره السعري بنسبة بلغت 0,63٪.

على صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي، قال التقرير ان مؤشرات السوق الثلاثة أغلقت مسجلة تراجعات متباينة متأثرة باستمرار موجة البيع التي يشهدها السوق منذ بداية الشهر الجاري، والتي طالت العديد من الأسهم المدرجة سواء القيادية منها أو الصغيرة، خاصة أن الكثير من تلك الأسهم شهدت ارتفاعات واضحة في الفترة السابقة على وقع عمليات المضاربة التي كانت حاضرة بقوة خلال تلك الفترة، والتي أدت إلى تذبذب أداء السوق خلال معظم جلسات الأسبوع.

والجدير بالذكر أن عمليات الشراء الانتقائية لم تكن غائبة خلال جلسات الأسبوع الماضي، حيث كانت حاضرة في بعض الجلسات نتيجة توجه بعض المتداولين إلى تجميع بعض الأسهم القيادية بشكل خاص، وهو الأمر الذي انعكس إيجابا على أداء المؤشرين الوزني وكويت 15، واللذين تمكنا من تحقيق مكاسب متفاوتة في عدد من الجلسات، قبل أن تأتي عمليات جني الأرباح لتمحو تلك المكاسب مرة أخرى.

أغلبها استثمارية وعقارية وصناعية

75 شركة مدرجة بالبورصة الكويتية لم توزع نقداً منذ 2010

شريف حمدي

كشفت إحصائية أعدتها «الأنباء» عن وجود قرابة 75 شركة تشكل نحو 40٪ من الشركات المدرجة بالبورصة الكويتية لم توزع نقدا على مساهميها منذ 5 أعوام.

وتبين من الإحصائية ان أغلب هذه الشركات خسرت قيمتها السوقية وباتت دون الـ 100 فلس، وهي تعاني من الديون الكبيرة منذ الازمة المالية في 2008. ويبدو السؤال مبررا حول مدى قدرتها على استمرار المتعثرة منها في حال استمر وضعها بعدم القدرة على توزيع نقدا للمساهمين.

وتبين من الإحصائية ما يلي:

● نحو 60٪ من الشركات التي لم توزع هي شركات استثمارية ويقدر عددها بـ 30 شركة، وهذا يعد أمرا منطقيا في ظل السقوط المدوي لأغلب ـ وليس كل ـ شركات الاستثمار نتيجة آلية العمل بمخاطر عالية التي انتهجتها قبل الأزمة، وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي ما وزعته شركات الاستثمار في آخر 5 سنوات وفقا لتقرير سابق نشرته «الأنباء» بلغ 365 مليون دينار، في حين بلغ إجمالي توزيعات هذه الشركات في 2007 وحدها (قبل السقوط) 600 مليون دينار.

● 55٪ من الشركات العقارية (20 شركة) أيضا لم توزع نقدا على مساهميها منذ الأزمة المالية، علما ان شركات العقار تعرضت لخسائر حادة في أعقاب الأزمة المالية جراء انخفاض قيم الأصول العقارية المملوكة لها.

● 25٪ من الشركات المدرجة بقطاع الصناعة (9 شركات) لم توزع نقدا منذ الأزمة، ويبدو أن هذه النوعية من الشركات تأثرت جراء مجمل أداء الوضع الاقتصادي، على الرغم من أن أغلب الشركات الصناعية التي لم توزع لا نقدا ولا منحة تفوز بعقود مناقصات سنويا، وهو ما يطرح علامة استفهام كبيرة.

● نحو 15 شركة أخرى لم توزع منذ الأزمة وهي موزعة على قطاعات التأمين، والاتصالات، والخدمات الاستهلاكية، والنفط والغاز، والسلع الاستهلاكية، والتكنولوجيا.

الشركات المدرجة التي لم توزع نقدا منذ عام 2010

الشركة	القطاع	الشركة	القطاع
الأولى للتأمين	تأمين	مركز سلطان	خدمات استهلاكية
وثاق	تأمين	بيت الطاقة	نفط وغاز
الوطنية	عقار	ابار	نفط وغاز
صكوك	عقار	المواشي	سلع استهلاكية
المصالح	عقار	دانة الصفاة	خدمات استهلاكية
العربية	عقار	القرين	استثمار
الإنماء	عقار	كمفيك	استثمار
إنجازات	عقار	أصول	استثمار
المستثمرون	عقار	بيت الأوراق	استثمار
المنتجعات	عقار	تحصيلات	استثمار
سنام	عقار	عربي ق	استثمار
الكويتية العقارية	عقار	الديرة	استثمار
ادنك	عقار	المال	استثمار
التجارة	عقار	إسكان	استثمار
التعمير	عقار	أرزان	استثمار
أبيار	عقار	الخليجي	استثمار
دبي الأولى	عقار	ايفا	استثمار
مدينة الأعمال	عقار	أعيان للإجارة	استثمار
مينا العقارية	عقار	الساحل	استثمار
العالمية للمدن	عقار	جيران	استثمار
مراكز التجارة	عقار	صفاة طاقة	استثمار
رمال	عقار	المدار	استثمار
مشرف	صناعة	المدينة	استثمار
الميادين	صناعة	نور	استثمار
الرابطة	صناعة	بيان	استثمار
التنظيف	صناعة	المغاربية	استثمار
الامتيازات	صناعة	السورية	استثمار
المعادن	صناعة	استراتيجيا	استثمار
المعدات	صناعة	منازل	استثمار
الاستهلاكية	صناعة	كفيك	استثمار
الصلبوخ	صناعة	اكتتاب	استثمار
هيتس	اتصالات	بوبيان د ق	استثمار
زيما	خدمات استهلاكية	أموال	استثمار
أولى وقود	خدمات استهلاكية	منافع	استثمار
صناعات غذائية	خدمات استهلاكية	تمويل الخليج	استثمار
الكيبل	خدمات استهلاكية	صفاة تك	تكنولوجيا

المصدر: «الأنباء» وموقعا البورصة وأرقام

فنزويلا تريد 100 دولار للنفط وتعمل لاتفاق مع منتجين خارج «أوبيك»

كراكاس ـ رويترز: قال الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو: إن بلاده تعمل من أجل إبرام اتفاق جديد بين منظمة أوبيك ومنتجين من خارجها لتحقيق استقرار أسعار النفط، وذلك في أوضح مؤشر جدي على تجدد السعي من أجل عودة الأسعار إلى 100 دولار للبرميل.

وكانت فنزويلا التي تواجه نقصا في السيولة في العادة من صقور الأسعار وابرز كساد حاد ونقص المنتجات حاجة مادورو الشديدة إلى تعافي سوق النفط. وقال مادورو بعد لقائه أمير دولة قطر «إننا نعمل حاليا من أجل اتفاق يرجى التوصل إليه في يونيو فيما يتعلق بإعلان بين أوبيك وبعض من أهم المنتجين (للنفط) في العالم لتحقيق استقرار السوق في النصف الثاني من العام».

ولم يتضح إلى أي مدى نجحت هذا الجهود مع انتعاش أسعار نفط برنت نحو 50٪ من مستوياتها المتدنية في يناير إلى اكثر من 65 دولارا للبرميل. وتأتي تصريحاته بعد شهر من قول مسؤولين روس إنهم أجروا مشاورات نشطة «على نحو لم يسبقه مثيل» مع بلدان أوبيك لكن لم تتحقق نتائج ملموسة من هذه المناقشات. ولم يبدر عن مسؤولين من روسيا ثاني أكبر منتج للنفط في العالم أي مؤشر على أنهم مستعدون لخفض إنتاجهم.

وأضاف رئيس فنزويلا قوله إنه «من مصلحة بلاده وبلدان أوبيك استقرار اسعار النفط حول 100 دولار للبرميل في الأجل المتوسط».

ويختلف هذا الرأي مع رأي كثيرين آخرين في منظمة أوبيك ويقول معظمهم إنهم لا يتوقعون عودة مثل هذا الأسعار قبل مضي سنوات. وكانت بعض مصادر أوبيك قالت إن الأعضاء الخليجيين الرئيسيين في أوبيك يأملون أن يستقر سعر الخام عند نحو 70 دولارا للبرميل.

الاقتصاد الروسي ينزف تحت وطأة العقوبات وهبوط النفط

موسكو ـ رويترز: قالت هيئة الإحصاء الروسية نقلا عن بيانات أولية: إن الاقتصاد الروسي انكمش بنسبة 1,9٪ على أساس سنوي في الربع الأول من العام وذلك تحت وطأة العقوبات الغربية وتراجع أسعار الطاقة.

وجاءت البيانات متماشية إلى حد كبير مع التقديرات التي كشف عنها رئيس الوزراء ديمتري مدفيديف ومسؤولون بوزارة الاقتصاد خلال الشهر الأخير لكن بعض المحللين قالوا إن الرقم أفضل مما كان متوقعا. وتباطأ الاقتصاد الروسي تباطؤا شديدا منذ أوائل العام الماضي جراء العقوبات الغربية المفروضة على موسكو بسبب الأزمة الأوكرانية والهبوط الحاد في أسعار النفط سلعة التصدير الرئيسية للبلاد. غير أن استقرار الأحوال المالية الذي اتضح في انتعاش العملة المحلية الروبل أذكى الآمال في أن الأسوأ قد مضى بفضل انتعاش جزئي لأسعار النفط واتفاق سلام في فبراير في أوكرانيا. وكان خبراء اقتصاديون استطلعت «رويترز» آراءهم توقعوا أن ينكمش الاقتصاد بنسبة 4,1٪ في 2015، وتنبأت الحكومة رسميا بانكماش نسبته ثلاثة ٪ لكن مسؤولين يقولون الآن ان هذا التقدير مفرط في التفاؤل.

شهادة واحدة للتقييم العقاري لإحدى الشركات

«التجارة» أصدرت 50 ترخيصاً للسمسرة العقارية بالربع الأول

عاطف رمضان

أصدرت وزارة التجارة والصناعة ممثلة بإدارة العقار 50 ترخيصا جديدا للسمسرة العقارية خلال فترة الربع الأول من العام 2015.

وحسب إحصائية للوزارة حصلت «الأنباء» على نسخة منها، بلغ إجمالي اعداد تجديد دفاتر السمسرة 102 معاملة خلال تلك الفترة، و33 استبدالا للدفتر و4 معاملات لإلغاء دفتر السمسرة ومعاملتين لتغيير العنوان خلال الربع الأول من العام الحالي.

أما عن شهادات مقيمي العقارات، فقد أصدرت الوزارة شهادة واحدة فقط لإحدى الشركات خلال الربع الأول، ولم تصدر الوزارة أي شهادات للتقييم العقاري للأفراد خلال تلك الفترة.

وجددت الوزارة شهادتين للتقييم العقاري للشركات، وشهادة واحدة للأفراد خلال الربع الأول.

«لجنة الشفافية» بـ «التجارة»: خطة لتحسين خدمات الوزارة

عقدت لجنة دعم وتعزيز الشفافية وتحقيق مدركات الإصلاح في وزارة التجارة والصناعة الخميس الماضي أول اجتماعاتها برئاسة وكيل الوزارة خالد الشمالي وحضور عدد من الوكلاء المساعدين .

وناقشت اللجنة اختصاصاتها ووضع خطة سنوية لتعزيز مدركات الإصلاح في الوزارة وتحديد نقاط الضعف والقوة فيما يتعلق بمقاييس ومؤشرات مدركات الإصلاح ووضع برامج تدريبية لنشر ثقافة الشفافية.

الاقتصاد الأميركي يسير نحو الهاوية رغم كل التطمينات

مدحت فاخوري

رغم المؤشرات الايجابية في الاقتصاد الاميركي، الا ان الدين العام يتفاقم سنة بعد أخرى. فبفضل ارتفاع تكاليف الفائدة والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية للمواليد فضلا عن التخفيضات الضريبية الدائمة منذ عام 2012، فانه من المتوقع أن يصل حجم الديون الفيدرالية إلى 40 تريليون دولار بحلول عام 2035، وفقا لحسابات لجنة مسؤولة عن تقديرات الميزانية الفيدرالية لدى الكونغرس الأميركي كما نقلت «بلومبرغ».

بالعودة إلى عام 2009، بعد وقت قصير من تولي الرئيس باراك أوباما للرئاسة، كانت التوقعات بان يصل حجم الدين الفيدرالي بحلول عام 2035 إلى اقل من 7 تريليونات دولار.

ومن المتوقع بحلول 2035 ان يساوي حجم الدين الفيدرالي حجم الاقتصاد وبعدها بأربع سنوات فانه سيتناسب مع الرقم القياسي السابق المنصوص عليه عام 1946 بان يبلغ حجم الدين العام نحو 106٪ من اجمالي الناتج المحلي الأميركي وفقا للتقديرات مقارنة بعبء الدين عام 2014 البالغ 12,8 تريليون دولار والذي يعادل 74٪ من إجمالي الناتج المحلي.

وبالنظر إلى الاقتصاد الأميركي الذي لا ينمو بالسرعة الكافية لمواكبة تكاليف رعاية المسنين المتزايد أعدادهم يوما بعد يوم، فانه من المقدر ان تتسع الفجوة بين الإنفاق العام والإيرادات خلال العقود القليلة القادمة.

ويقول الجمهوريين ان اقتراحهم الذي أقره الكونغرس الأسبوع الماضي سوف يحفظ نحو 5 تريليونات وقد يحقق التوازن في الميزانية خلال عقد من الزمن.

في حين تقول إدارة أوباما انها نجحت في تخفيض العجز في الموازنة بنحو ثلاثة أرباع وانها تسير على الطريق الصحيح لمواصلة التقليص اكثر من ذلك.

لكن في كلتا الحالتين فانه من المتوقع أن يكون نمو عدد دافعي ضرائب الضمان الاجتماعي أكثر بطئا من أولئك الذي يحصلون عليه، حيث سينمو عدد العمال الخاضعين للضريبة بمعدل 20٪ بين الآن حتى 2045 في حين سينمو أعداد المستفيدين من الضمان الاجتماعي البالغين من العمر والمعاقين بمعدل 57٪ خلال الفترة نفسها، وفقا لمجلس أمناء الضمان الاجتماعي.

ونتيجة لذلك فانه من المتوقع ان ينخفض عدد دافعي الضرائب مقابل مستفيد من الضمان الاجتماعي إلى اثنين لكل مستفيد خلال ثلاثة مقارنة بنحو ثلاثة في الوقت الحالي. مقارنة أيضا بمعدل 3,4 من دافعي الضرائب لكل مستفيد من الضمان الاجتماعي خلال عام 2000.

إعلان

السادة / مساهمي الشركة الأهلية القابضة

بمناسبة الجمعية العمومية العادية للشركة الأهلية القابضة المزمع انعقادها بتاريخ ٢٠١٥/٠٥/٢٠ أو أي موعد تؤجل إليه وبناء على التعليمات الصادرة من وزارة التجارة والصناعة إلى الشركة الكويتية للمقاصة.

يرجى من جموع مساهمي الشركة التوجه إلى

مقر الشركة الكويتية للمقاصة

الكائن في منطقة الشرق - برج أحمد - الطابق الخامس

وذلك لاستلام بطاقات حضورهم لهذه الجمعية العمومية

اعتباراً من اليوم الأحد الموافق ٢٠١٥/٠٥/١٧

حيث أن بطاقات الحضور التي سيتم استلامها من مقر الشركة الكويتية للمقاصة هي لحضور تلك الجمعية العمومية.

هذا للعلم وحفاظاً على شركتكم الموقرة

آملين تكاتف الجميع نحو إنقاذ الشركة وتصحيح مسارها في القريب العاجل